دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي

اعداد الطالبة مريم عبدالله محمد

اشراف الدكتور فارس مهدي

بعد فشل الكثير من التجارب التنموية التي طبقت في منتصف القرن الماضي بالدول النامية والتي كانت تعتمد على الموارد المتاحة محليا فقط ترسخت القناعة عند تلك الدول باهمية الانفتاح على الاستثمار الاجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي وتحولت تلك الدول من دول رافضة الانفتاح على الاستثمار الاجنبي الى دول تتسابق في تهياة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية.وقد اعتمدت العديد من الدول العربية سياسات لجذب الاستثمارات الاجنبية لها لكن لم تحقق اي نتائج حيث لم يرد اي من الدول العربية في قائمة الدول العشر الاولى الاكثر جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى الدول النامية.

ان العراق لم يكن صاحب تجربة في حركة الاستثمارات الاجنبية حيث كانت الايديولوجيات والرؤى التي اعتمدت بعد 1958 تعتبر الانفتاح على الاستثمار الاجنبي هو ارتهان مقدرات البلد وجعله محكوما من قوى خارجية لذلك لم تسمح القوانين المعتمدة اجازة اي نشاط استثماري اجنبي ورغم محاولات الدولة تشجيع الاستثمار العربي الا ان الظروف السياسية التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية حالت دون ان تكون هناك استثمارات عربية مهمة .

اولا.الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية .

ان الاستثمار بمفهومة الاقتصادي العام هو تخصيص راس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة او تطوير وسائل انتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات والاستثمار يكون نوعين هو الاستثمار المحلي الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني البلد المعني والثاني هو الاستثمار الاجنبي الذي يتمثل في انتقال راس المال من موطنه الى خارج حدوده في بلد اخر وهو البلد المستثمر فيه هذا المال اي البلد المضيف للاستثمار .والاستثمار ينقسم الى قسمين هما الاستثمار المباشر في القطاع الحقيقي سلع وخدمات ويتسم بكونه استثمار طويل

الاجل حيث يتضمن مصلحه دائمة وسيطرة من كيان اقتصادي مقيم في بلد ماعلى مشروع مقام في بلد اخر.وهذا الاستثمار المباشر نوعان اما استثمار يمتلك كامل المشروع الاقتصادي من قبل المستثمر الاجنبي او استثمار مشارك للمستثمر الوطني حيث يكون الاستثمار مشاركا مع مستثمر محلي .وغالبا مايفضل المستثمرالاجنبي الاستثمار في مشروعات يتحكم بكامل ملكيتها ويبتعد عن المشاركات مع المحليين بحجة ان الراسمال المحلي ضعيف القدرات والكفاءات في ادارة الوحدات الاقتصادية .

اما الاستثمار الاجنبي غير المباشر فيتسم هذا الاستثمار بكونه الاستثمار قصيرالاجل حيث نادرا مايمتد لفترات طويلة ويتضمن هذا النوع من الاستثمار في شراء الاسهم والسندات الخاصة او الحكومية اي انه استثمار لايتم في الاصول الحقيقية ويهدف الى تحقيق الربح من خلال المضاربة في اسواق راس المال .

ثانيا.الموقف من الانفتاح على الاستثمار الاجنبي .

لقد حظي الاستثمار الاجنبي المباشر بالاهتمام الكبير بعد انتهاء الحرب الباردة وانبثاق منظمة التجارة العالمية اذ كان لنمو التجارة الخارجية اثر كبير في توجيه حركة الاستثمارات الاجنبية الا ان الانفتاح الواسع على الاستثمارات الاجنبية المباشرة اثار القلق لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين لاسيما في الدول النامية نتيجة الاثار التي يتركها الاستثمار الاجنبي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد المستثمر فيه ومن هذه الاثار هي

1 – الانفتاح الواسع على الاستثمار الاجنبي يجعل من الاقتصاد الوطني تابعا للتغيرات الحاصلة في حركة الاستثمارات الاجنبية وحركة التجارة العالمية .

2 – يؤدي الاستثمار الاجنبي الى خلق منافسة احتكارية لحساب راس المال الدولي وعلى حساب الراسمال الوطني .

3 – التاثير على السلوكيات والقيم الاجتماعية من خلال نشر انماط استهلاكية غريبة عن عادات وتقاليد المجتمعات النامية

4 – يؤدي الى بيع القدرات الاقتصادية للبلد النامي الى الشركات والمؤسسات الاجنبية .

لكن رغم ذلك يرى اخرون في الانفتاح على الاستثمار الاجنبي هو احد اهم وسائل تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية وذلك من خلال النقاط الاتية .

1- يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية باتجاه اسواق التصدير بما يدعم ميزان المدفوعات ويحقق توازنه .
2- كما ان الاستثمار الاجنبي يساعد كثيرا في زيادة كفاءة تخصيص الموارد وتحفيز النمو.
3- يساعد الدول النامية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وعلى المهارات الفنية والادارية .
4- يساهم في خلق فرص عمل واسعة في سوق العمل الوطني وبالتالي يساعد في الحد من تفاقم مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم البلدان النامية .
5- يساعد الاستثمار الاجنبي على تحفيز الابتكار والابداع وخلق عناصر فنية مؤهلة .
6- كذلك يساهم بشكل كبير في توسيع النشاط التجاري الخارجي للدول النامية .

من خلال الرؤيتين حول الماخذ والايجابيات للانفتاح على الاستثمار الاجنبي نجدها تنطلق من مصلحتين متنافستين على تحقيق اعلى المنافع .مصلحة المستثمر الخارجي ومصلحة المجتمع المستثمر فيه .

ثالثا.الاقتصاد العراقي ..الواقع والتحديات

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المتنوعة رغم هيمنة القطاع الاستخراجي على بقية القطاعات في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي .وقد افقد الاتجاه الشمولي للسياسات الاقتصادية السابقة كل مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للانتاج مماحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد النفطية دون ان تتمكن هذه السياسات من خلق نمو متوازن في الاقتصاد العراقي .

وكان للنهج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد العراقي وغلبة القطاع العام خلال العقود الثلاثة الماضية قد همش القطاع الخاص وعطل دوره في عملية التنمية.ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة .وهناك العديد من الموارد الاقتصادية التي لها اهميتها في جذب الاستثمارات الاجنبية في العراق .منها

1-الموارد الاقتصادية التي تشكل فرص للاستثمار الاجنبي

يستند الاقتصاد العراقي الى مجموعة جيدة من المقومات الطبيعية والزراعية والبشرية التي لايزال الكثير منها لم يستثمر بشكل متكامل ومن هذه المقومات .

اولا.الموارد الطبيعية .

تعتمد كثير من الاستثمارات الناجمه على مدى توفر الموارد الطبيعية في البلد المراد الاستثمار فيه لما تمثله هذه الموارد من عناصر انتاج اساسية لكثير من الانشطة الاقتصادية المربحة .وقد من الله على العراق بموارد طبيعية وافره كموارد المياه والاراضي الزراعية والمعادن والنفط لازال الكثير منها لم يستثمر وان هذه الموارد تشكل حافزا لاي مشروع استثماري .ومن هذه الموارد الطبيعية الموجودة في العراق منها مايلي.

1.النفط

يوصف العراق بكونه يطفو على بحيرة نفط اذ تشير الاستكشافات الى ان احتياطي العراق المؤكد من النفط يقدر بنحو 115 مليار برميل يمثل ثالث احتياطي نفطي بالعالم بعد الولايات المتحده الامريكيه والسعودية.

ورغم هذا الاحتياطي الكبير الا انه لايشمل كافه مناطق العراق وان هناك مكامن نفطيه ضخمة لم تستكشف بعد حسب ما وضحته الدراسات الاولية حول وجود مكامن في منطقة الصحراء الغربية يقدر مخزونها بنحو 100 مليار برميل اخرى او اكثر ويعد النفط العراقي من الانواع الجيدة ويتسم بانخفاض تكاليف الانتاج .ويتركز الانتاج النفطي في منطقتين حقول الشمال (كركوك)وحقول الرميلة في الجنوب اذ تنتج حقول الجنوب حاليا الجزء الاكبر .لكن انخفض انتاج النفط بسبب تواضع المستلزمات والقدرات الفنيه حاليا يحول دون امكانية تطوير الانتاج الامر الذي يتطلب استثمارات كبيرة يمكن ان يساهم فيها الراسمال الخارجي لاسيما ان الحكومه العراقية تسعى الى توقيع عقود واسعه في مجال الاستكشافات والانتاج كما ان هناك توجها لاصدار تشريع خاص بالاستثمارات في مجال النفط والغاز يعطي خصوصية اكبر لتشجيع الاستثمار الاجنبي في هذا المجال .

2.الغاز

جاء الغاز بالمرتبة الثانيه بعد النفط من حيث الاحتياطيات المؤكدة للموارد الطبيعية في العراق اذ تقدر الاحتياطيات بنحو 3115 مليار ورغم الحاجة الملحة الى الغاز على المستوى المحلي او العالمي الان المنتج منه لايصل سوى 9مليار سنويا وهذا مايشير الى تواضع الكميات المستثمرة من الغاز في حين يرتفع الطلب محليا على الغاز لاغراض توليد الطاقة والاحتياجات المنزلية من التدفئة وطبخ الطعام.

ثانيا.الموارد الطبيعية الاخرى .

ا.موارد المياه

تعد المياه احد عناصر الحياه واساسها المادي وعليه لايمكن ان يقوم اي مشروع استثماري الا بوجود المياه الصالحة للاستثمار لاسيما المشروعات التي يدخل الماء فيها عنصرا اساسيا من عناصر الانتاج كالمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية وبذلك فان توفر المياه وبكلف معينه يشجع على الاستثمار بجميع اشكاله وقد من الله تعالى على العراق بنهري دجلة والفرات اللذين يقدر واردهما السنوي بنحو 70 مليار متر مكعب اضافه الى هطول امطار موسمية ممايشكل الاساس المادي للتنمية فيما اذا استثمرت موارد المياه بشكل كفوء .

ب.الامطار

يتسم مناخ العراق بكونه مناخ شبه جاف لذلك فان سقوط الامطار ينحسر في ايام محدده من السنه وتتفاوت بين معدلات مرتفعة في المناطق الشماليه والشماليه الشرقية حيث تصل معدلاتها الى اكثر من 1000 ملم سنويا وبين معدلات منخفضة في الجنوب والجنوب الغربي لتصل الى 50 ملم سنويا ورغم محدودية الامطار في العراق الا انه يمكن استثمارها في .

1.الزراعة الديميه لاسيما الحبوب في محافظات كردستان والموصل وصلاح الدين اذ تؤمن معدلات ا لسقوط المطري زراعة ناجحة لمحاصيل الحنطه والشعير.

2.يمكن انشاء منظومات الري التكميلي في مناطق الجزيرة واعالي الفرات لاستكمال الري بعد انقطاع الامطار مما يمكن زراعة ملايين الدونمات بالحنطه والشعير في تلك المناطق ذات معدلات الامطار المتذبذبة.

3.انشاء مشروعات حصاد الامطار في بعض المناطق الشماليه والشماليه الغربية كالسدود الصغيرة على بعض الاودية لاستثمارها في الزراعة الشتويه .

ج.الاراضي الزراعية

تعد الاراضي الصالحة للزراعة احد اهم الموارد الطبيعية للاستغلال الاقتصادي وتقدر الاراضي الصالحة للزراعة في العراق بنحو 48 مليون دونم الا ان التي يمكن استثمارها بشكل مباشر تقدر بنحو 31.5 مليون دونم موزعة كالاتي .

1.الاراضي التي تزرع ريا.وتتمثل بالاراضي الواقعة على ضفاف نهري دجله والفرات وفروعها والمشروعات الاروائية .القسم الاكبر من هذه الاراضي يعتمد على المياه السطحية في ريها وتقدر حوالي 23.112 مليون دونم اما الاراضي التي تعتمد على المياه الجوفيه فتقدر بنحو 840 الف دونم .

2.الاراضي التي تزرع ديما .التي تقع ضمن الخط المطري 500-1000 ملم التي تعتبرمناطق مضمونه الامطار وتصلح للزراعة الديمية المتمثلة بزراعة الحنطه والشعير .

3.وتعد زراعة المناطق الديمية من الاستثمارات الناجحة بسبب انخفاض كلف الانتاج لاسيما بالنسبة لبعض المياه والارض الا انها تتسم بانخفاض معدل الانتاجية بسبب تخلف الاساليب الزراعية المعتمدة فيها والتي لازالت مطبقه حتى الوقت الحاضر

ثالثا. الموارد البشرية (القوى العاملة)

يعد عنصر العمل احد اهم العناصر الاساسية للعملية الاستثمارية وان مصدر هذا العنصر هو سكان القطر لاسيما اذا ماعلمنا ان الشعب العراقي من الشعوب التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني واغلب العاملين هم يتمتعون بخبرات عالية ويتمتعون بقدر جيد من التعليم كما ان معدلات الاجور مناسبة وكل هذه المزايا التي تتمتع بها القوى العاملة في العراق تجعلها موردا مهما في عملية الاستثمار ويمكن ان تكون عامل جذب للاستثمار الاجنبي لاسيما ان استخدام عماله اجنبية يعتبر مكلفا ويحمل المستثمر تكاليف كبيرة .

رابعا.السياحة.

ان العراق بلد الحضارات القديمة ومركز الحضارة العربية الاسلامية اضافه الى مناطقه الجغرافية المتنوعة بين الشمال والجنوب .هذا فضلا عن المواقع والعتبات المقدسة لدى المسلمين والمسيحين ممايجعله بلد سياحي يمكن للمستثمر الاجنبي ان يساهم في تنشيط السياحة .وعليه فان السياحة في العراق تتيح فرصا استثمارية في المجالات .

1- السياحة الاستجمامية
2- السياحة الدينية
3- السياحة الاستطلاعية للمواقع التاريخية

خامسا.السوق الداخلي .

من المقومات التي تعد من شروط نجاح اي استثمار هو سعة السوق المحلي لتصريف نتاج المشروعات المستثمر فيها سواء كانت سلعا او خدمات ويتصف السوق العراقي بسعته النسبية لاستيعاب السلع والخدمات التي تنتج عن طريق المشروعات الاستثمارية وبالتالي فان المستثمر قد ضمن وجود السوق بتصريف انتاجه السلعي والخدمي لاسيما اذا ما علمنا بان السوق المحلية العراقية تفتقر الى العرض من السلع والخدمات مقابل زيادة للطلب الذي يتوقع ان يرتفع بشكل اكبر عندما تتحسن الدخول وخلق فرص العمل.

2 – الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجه قطاعاته .

يمكن ايجاز اهم التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية بالاتي .

1- القطاع الزراعي .

يعد القطاع الزراعي احد اهم قطاعات الاقتصاد العراقي لما يوفره من فرص عمل لشريحة واسعة من القوى العاملة العراقية وقد واجه هذا القطاع الكثير من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون تطويره واليوم يواجه تحديات كبيرة لتنميته سواء من توفر المياه او زيادة الطلب على الغذاء او من ناحية التقنيات الزراعية او اعادة بناء البنى التحتية كل هذه التحديات الواسعة تتطلب استثمارات لمواجهتها والتغلب عليها.

2- القطاع الصناعي

هو من القطاعات الاكثر تضررا بفعل ظروف الحرب والحصار ممافقده القدرة ليس فقط على المنافسة ولكن قدرته على مواصله الانتاج وتواجه القطاع الصناعي في الوقت الحاضر العديد من التحديات منها توفير الطاقة و توفير المواد الاولية و القطاع العام والخصخصة والتكنولوجيا المتقدمة وتحرير التجارة اذ يمكن ان يساهم الاستثمار الاجنبي بشكل فاعل ويساعد على تطوير الصناعة العراقية .

3 –القطاع النفطي

من المعروف ان العوائد النفطية تعد الاساس في تمويل المشروعات الاستثمارية على مستوى الموازنه العامة للدولة .وبالتالي لابد من تطوير هذا القطاع واستثمار موارده بشكل امثل في تطوير الاقتصاد العرافي ورغم ان العراق يعد ثالث اكبر الاحتياطات العالمية الا ان انتاجه لازال محدودا وان الصناعة النفطية قد عانت من ظروف الحصار وتقادم التكنولوجيا المعتمدة فيها .الامر الذي يتطلب الكثير من الاستثمارات لتطوير الحقول الانتاجية وتطوير شبكات النقل التي تجاوزت اعمارها 30 عاما .وهذا يحتاج الى استثمارات وخبرات متقدمة يمكن ان يكون للاستثمارات الاجنبية دور في تاهيل القطاع النفطي وتطويره باشراف الدولة .